

## مكافحة الإرهاب تأسست لمكافحة انتقادات عائلة #آل\_سعود

يهدف قانون مكافحة الإرهاب في السعودية إلى منع انتهاكات مماثلة لتلك التي شهدتها دول عربية في إطار الربيع العربي منذ عام 2011 بحسب الناشطة الحقوقية هالة الدوسري.

وقالت الدوسري خلال ندوة حقوقية نظمها مركز الخليج لحقوق الإنسان في نيويورك، إنه تم وضع آليات جديدة لحماية سلطة الدولة في السعودية، مثل رئاسة أمن الدولة التي لا تخضع في عملها إلى القانون.

وأضافت أن "لديهم من الوسائل ما يمكنهم من مراقبة أي شخص داخل الدولة أو خارجها، ويستهذفون الأشخاص الذين يمارسون حقهم في حرية التعبير، وبخاصة على تويتر".

وتاتي بعثة "كان أول شخص يصدر حكم بحقه بموجب قانون مكافحة الإرهاب محامي حقوق الإنسان المعروف وليد أبو الخير في عام 2014".

وأشارت الدوسري إلى أن سلمى الشهاب اعتقلت وحكم عليها عام 2022 بالسجن سبعة وعشرين عاماً<sup>٣</sup> (خففت

من أربعة وثلاثين عاماً) لقياً منها بتقديم الدعم عبر الإنترن트 إلى ناشطات على تويتر.

كذلك، صدرت بحق نورة القحطاني حكماً قضى بسجنتها لمدة خمسة وأربعين عاماً بسبب نشاطها الحقوقى على الإنترن트.

وجرى تنظيم الندوة بالتعاون مع هيومن رايتس ووتش، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، وتحالف المجتمع المدني لحقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب؛ لبحث "تأثير سياسات مكافحة الإرهاب على حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا".

وقال خالد إبراهيم، المدير التنفيذي لمركز الخليج لحقوق الإنسان، "إنَّ كون المرء مدافعاً عن حقوق الإنسان، أو صحيفياً، أو حتى مواطناً يعبر عن آرائه أو يدعوا إلى حقوق الإنسان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛ قد أصبح أمراً محفوفاً بالمخاطر على نحو متزايد".

وذكر إبراهيم أن الحكومات والسلطات في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تمتلك موارد وأدوات هائلة، بما في ذلك السلطة القضائية ذاتها، لترهيب المدافعين عن حقوق الإنسان بشكل كامل وإثنائهم عما يقومون به من أعمال المناصرة وجهود حماية حقوق الإنسان.

وأشار إلى استخدام الدول في جميع أنحاء المنطقة مكافحة الإرهاب ذريعةً لإسكات المدافعين عن حقوق الإنسان واستيراد معدَّات المراقبة والطائرات المُسيَّرة وغيرها من التقنيات المتقدمة لمراقبة النشاط الحقوقى عبر الإنترن트.

وأضاف "كما تم استخدام سياسات وقوانين مكافحة الإرهاب التي أقرَّتها حكومات المنطقة على نطاق واسع بطرق تقوض سيادة القانون وتقييد الحقوق والحريات الأساسية".

ولفت إلى أنه بدعوى حماية الأمن القومي ومحاربة الإرهاب، عمدت تلك الحكومات إلى استهداف المجتمع المدني بشكل مباشر.

وقد تعرض المدافعون عن حقوق الإنسان، بمن فيهم المدافعين، وكذلك الجماعات الدينية والصحفيون والمعارضون السياسيون وغيرهم، إلى صنوف من الإيذاء، كالاعتقال التعسفي والاحتجاز والتعذيب والأحكام القاضية بالسجن استناداً إلى اتهامات ملفقة.

كما فُرض عليهم حظر السفر، وحُرموا حقوقهم في حرية التعبير، وتعرّضوا إلى أعمال انتقامية بسبب عملهم، بما في ذلك تعاملهم مع الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى.”

وتبع إبراهيم بالقول ”ليس ثمة شك في أن العديد من الحكومات في الغرب ما زالت تقدم دعماً غير مشروط إلى الحكومات القمعية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وهذا أحد الأسباب الرئيسية التي تبقي رفاقنا قابعين في السجون“.

بالإضافة إلىحقيقة أن الشركات في الديمقراطيات ما انفك تزود الحكومات القمعية بتقنيات المراقبة التي تسهل ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان ضد المدافعين عن حقوق الإنسان، وتعرض النشاط الحقوقي على الإنترنٌت إلى الخطر.“

تقول مجموعة إن إس أو إنها طوّرت برنامج بيغاسوس التجسس للحكومات ليتم استخدامها فقط في مجال مكافحة الإرهاب وإنفاذ القانون، غير أنَّ العديد من زملائي كانوا ضحايا لبرمجيات بيغاسوس المستخدمة في التجسس.

وذكر إبراهيم قضية عضو مجلس إدارة مركز الخليج لحقوق الإنسان أحمد منصور، الذي اعتُقل في 20 مارس/آذار 2017، وتعرض إلى ضروب التعذيب، وصدر بحقه حكم بالسجن عشر سنوات، وما يزال في الحبس الانفرادي منذ اعتقاله.

وقد كان أحمد أول ضحية لبرنامج بيغاسوس التجسس في عام 2015. ”لقد دفع هو وعائلته وأصدقاؤه وزملاؤه ثمناً باهظاً لاستخدام تقنيات المراقبة ضده. وما زلنا نقاسي الألم،“ قال إبراهيم.

لم يتم إجراء بحث وافي لتقييم الضرر النفسي الذي يلحق بالمواطنين والناشطين نتيجة تبني الحكومات سياسات مكافحة الإرهاب.

أضاف إبراهيم، ”يواجه المرء إجراءات استثنائية في المطار، ويُرفض طلبه الحصول على تأشيرة دخول إلى الولايات المتحدة إذا كان من مواطني دول معينة مثل، العراق، اليمن، ليببيا، إيران، أو سوريا، ولا يُسمح له بإرسال الأموال إلى عائلته، ويتم إقصاؤه عن العديد من فرص التمويل أو إجراء البحوث بصفته مدافعاً.“

وتبع إبراهيم بالقول، "ليست هناك أي تدابير تصحيحية محلية متاحة لنا، ولذا فإننا نعتمد بشكل أساسي على المناصرة الدولية. لقد رزحت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تحت حكم الأنظمة الاستبدادية أبداً طوبيلاً للغاية، حتى لقد غدى هذا سمة مميّزة لها. إننا نبذل قصارى جهدنا لتفعيل ذلك من خلال ما نبذله من جهود المناصرة هنا وفي عواصم أخرى مثل جنيف وبروكسل."